19830520_0001_R

الحمم ٢٠-٥-٨٣

تجمع اهالي المخطوفين والمعتقلين التقى خالد،

رد الحكومة لا يبرئ السلطة من مسؤولية المأساة

ماهي الضمانات لكل مواطن حتى لا يخطف؟

طالب اهالي المخطوفين والمفقودين والمعتقلين مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد بالعمل لدى المسؤولين للافراج عن المعتقلين والمخطوفين.

واكد الاهالي ان اعمال الخطف والاعتقال مستمرة خارج مناطق السرعية اللبنانية، وضمن دائرة بيروت الكبرى وحتى في بيروت الغربية.

وكان قد تجمع حوالي مئة سيدة صباح امس على مدخل دار الافتاء، حيث التقين بالمفتي خالد اننا خروجه من الدار وطالبن المفتي بالتدخل لدى المسؤولين لتحديد مصير المفقودين وبالتالي الافراج عن كافة المعتقلين والمخطوفين.

واكدن له ان عدم تحرك السلطة الشرعية بشكل جدي للافراج عن المعتقلين والمخطوفين لا مبرر له.

واوضح المفتي خالد من ناحيته للسيدات ان الاتصالات مستمرة مع المسؤولين كافة بهدف الخروج بحل لهذه القضية. كما والتقين بعد ذلك على مدخل الدار بمفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو لهذا الخصوص. ووعد المفتي الجوزو بالعمل على تحريك القضية.

بيان اهالي المعتقلين

هذا واصدر تجمع اهالي المخطوفين والمعتقلين والمفقودين امس بيانا ردا على جواب الحكومة بصدد السؤال المقدم من ستة نواب حول موضوع الحريات العامة والمخطوفين لدى «القوات اللبنانية». وجاء في البيان:

لا بد من تسجيل سرورنا ليس بمضمون رد الحكومة بل كونها ردت على سؤال كان قد رفعه اليها ستة نواب منذ تاريخ ٨٢/١٢/٢٨ حول موضوع الحريات العامة ومصير المعتقلين والمخطوفين والمفقودين. واتى الجواب منذ يومين في ١٩٨٣/٥/١٧.

بالنسبة للمضمون نسجل ملاحظاتنا التالية:

- ان الفترة الزمنية الفاصلة بين السؤال والجواب وضعتنا في اجواء التعاطي الجدي والمسؤول من قبل الحكومة مع قضية انسانية جماعية طالت مئات الابرياء ويتكوى من نارها المئات من النساء والاطفال والمسنين. فضلا عن كونها قضية قانونية تطال الحريات العامة والفردية، وهذا ما يخالف الدستور اللبناني ويتناقض مع شعارات العهد الجديد. ولكن الجواب لم يكن بمستوى مبادىء الحكم والتزاماته الا من حيث العنوان. ولا الحرص على صون الحريات العامة، ولم يكن يتناسب مع الفترة الزمنية الطويلة التي انتجت اتفاقا مع اسرائيل ولم تثمر عن كشف خيط هذه المأساة.

- مشكورة الحكومة على الجهد المبذول لمتابعة قضية المخطوفين وعدم توفيرها للوسائل السياسية والعسكرية، في كافة المناطق اللبنانية، بالرغم من ان اولى واجبات الحكم والحكومة السهر على راحة وامن المواطنين وهنا لا بد من طرح التساؤل: اما عجز، او انها تملك معلومات عن القضية فلتفصح عنها... او انها موافقة على استمراريتها..

- ان اعمال الخطف التي جرت خارج المناطق التي تسيطر عليها القوى الشرعية اللبنانية لم تعد مقنعة لعدة اعتبارات منها: ان بعض اعمال الخطف حصلت في مناطق تقع ضمن بيروت الكبرى...

- ان الجهة الخاطفة معروفة لدينا ولديكم وهذا ما يحل المعضلة ويخفف عنكم عناء البحث والعمل الدؤوب.

الخطف مستمر

- ان اعمال الخطف ما تزال ساريه خارج مناطق الشرعية اللبنانية وضمن دائرة بيروت الكبرى وحتى في بيروت الغربية وحادث الخطف الاخير الذي طال ثلاثة اشخاص منذ عدة ايام تم مقابل جامع البسطة التحتا.

فاذا كانت الحكومة عاجزة عن كشف مصير المخطوفين فما هي الضمانات التي توفرها راهنا لكل مواطن حتى لا يخطف؟؟

- اما بالنسبة للموقوفين الاجانب عند السلطة الشرعية نشير ان معظمهم اوقف ليس لاقامته غير المشروعة بل لانهم اجانب...!

وما يقال عن قانونية توقيف اللبنانيين واحالتهم الى المحاكم وجعل القانون هو الفاصل في قضيتهم نقرأ فقط في الصحف والبيانات، وفيما يتعلق بمعاملة الموقوفين نشك انها تتم وفق القوانين، خاصة ان مشاهداتنا لبعض موقوفينا بعيدة جدا عن المعاملة القانونية... بل ان بعضا منها يتنافى مع ابسط الاعتبارات الانسانية والاخلاقية...

ان الرد الحكومي لم يأت بجديد كما سبق وصرح. ولا نعتبره كافيا لتبرئة السلطة الرسمية من مسؤوليتها المستمرة في حل هذه القضية المأساة. اخذين بعين الاعتبار الظروف الصعبة والمصيرية التي يمر بها الوطن.. خاصة ان العنوان الاساسي للاتفاق كما يقال هو تحرير لبنان من الجيش «الاسرائيلي» المحتل. فمن كان قادرا بالحنكة والحكمة والارادة الصلبة فرض جلاء الجيش الاسرائيلي المحتل، فهو قادر ولا شك على تحرير ابنائه ومواطنيه من سجونهم...